

الظهير البربري في المغرب وسياسة فرنسا التقسيمية، 16 ماي 1930

أ/إسماعيل العربي



جامعة أوبو بكر بلقايد بتلمسان

ملخص:

في إطار السياسة المعروفة بسياسة فرق تسد، اهتمت سلطات الحماية الفرنسية إلى سن بعض القوانين التي تترجم ذلك، ولعل الظهير البربري أحسن تجربة على هذه السياسة، والذي هدف إلى فك التركيبة الاجتماعية للمغرب ومحاولة فصل العرب عن البربر، الأمر الذي أثار حفيظة المغاربة بصفة خاصة والمسلمين بصفة عامة من خلال رفضه جملة وتفصيلا واعتباره خرقا للأعراف ومساسا بهوية المغربين، وقد اجمع المؤرخين أن قضية صدور الظهير البربري قد مثلت الانطلاقة الحقيقية للحركة الوطنية بالمغرب. الكلمات المفتاحية: الحماية الفرنسية، الظهير البربري، الأعراف، الحركة الوطنية.

Abstract:

As part of the well-known policy divide and rule, the protection authorities of France pass laws that reflect it, and perhaps the best experience is the berbers side on this policy. Which aims to decipher the structure and try to separate the Arabs from the Berbers who mobilized the ire of the marocans in particular and the Muslims in general by refusing altogether and considered it as a violation of the norms and a violation of the identity of the Moroccans. Historians consider that the liberation of the Berber side represented the real launch of the national movement in Morocco.

Key-words: French protectorate, Berber d', norms, the National Movement.

مارست سلطات الحماية الفرنسية كل السبل لإحكام قبضتها على المغرب الأقصى، ضمن ما يعرف بالهيمنة الاستعمارية، الأمر الذي وضع سكان المغرب أمام تحدّيات كثيرة، ولعل أكبر هذه التحديّات إلغاء الوجود القومي والتفرقة بين أبناء البلد الواحد في إطار ما يسمّى بسياسة فرق تسد، وهذا الإلغاء للوجود القومي الهادف إلى محاولة التفكيك القومي والوطني بين المكوّن الاجتماعي المغربي الموحد تاريخيا وحضاريا وقوميا ودينيا، أو في العمل على محاربة الشخصية الثقافية والدينية ذات الانتماء العربي الأصيل، حيث تجسّد معاني العروبة الثقافية التي توحدت من خلالها الشخصية المغربية في محتواها الإسلامي¹.

فقد قامت سياسة الحماية الفرنسية على عدة محاور أساسية، لعل أبرزها السياسة البربرية والتي كانت بمثابة مفتاح السيطرة على المغرب من خلال سن قوانين مدنية خاصة بالبربر، والتي تمثل الاستهداف للدين الإسلامي والشريعة المطهرة، وإخراج البربر عن دينهم الحنيف وزرع الشقاق بين المغاربة، وهذا من خلال صياغة عدة ظواهر، ولعل ظهير

1) محمد على داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2003، ص 26.

*الظهير: الأمر السلطاني السامي وهي كلمة مستعملة منذ العهد المريني توازي عبارة المرسوم في الوقت الحاضر، والعنوان الحقيقي له كما هو في النص العربي: ظهير شريف، أمّا في النص الفرنسي: D'Ahir de 16 mai 1930 réglant le fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume berbère أي ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء بالقبائل ذات العرف الأمازيغي، ينظر: محمد، مونيّب: الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في تاريخ المغرب المعاصر، دار أبي رقراق، الرباط 2002، ص 5.

16 ماي 1930 أخطر هذه الظواهر¹. وهو الأمر الذي دفعنا إلى البحث في معرفة جذور السياسة البربرية؟ ماهي حقيقة هذا الظهير؟ كيف تمت مواجهته على الصعيدين الداخلي والخارجي؟ وما مدى تأثيره على الحركة الوطنية في المغرب؟

1- جذور السياسة البربرية:

يعتقد الكثير أن هذه السياسة بدأت في الثلاثينات لكن الحقيقة أن جذورها تعود إلى فترة ما بعد الحماية مباشرة أي بعد 1914 م، مستلهمة من الضباط والمراقبين المدنيين في إطار الدروس التي تلقوها في الجزائر وأعادوها في المغرب دون ارتكاب نفس الأخطاء طبعاً، فقد صدرت عدة ظهائر تعلقت بهذه الخطة السياسية الدينية، حيث كلف المقيم العام الجنرال ليوتي، واضع أسس السياسة البربرية في المغرب مجموعة من منظري الاستعمار برئاسة جورج سوردون للبحث عن صياغة قانونية لأعراف البربر وإخراجها في صورة من الحقائق عن طريق أبحاث ملفقة ستنها السلطات الاستعمارية بقانون العرف البربري في 11 سبتمبر 1914 وهو أول ظهير تصدره سلطات الحماية³، الذي نص على احترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به داخل القبائل البربرية وفي عام 1915 م أصدرت سلطات الحماية مجموعة من البلاغات اعتبرت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبربر ويتم التداول بها في السجلات والعقود والمعاملات الرسمية، كما دعت في منشور عام 1919 م إلى إعداد الإطارات العسكرية من أبناء البربر دون إخوانهم العرب في العديد من المناطق⁴، ثم ظهير

1) Charles Robert Ageron: politique colonial au Maghreb, presse universitaire de France, Paris, 1972, P109.

(2) محمد على داهش: المرجع السابق، ص 26.

(3) أحمد إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 443.

(4) محمد على داهش: المرجع السابق، ص 27.

15 جوان 1928، الذي نص على تعويض العقارات لصالح الأجانب بتوقيع سلطان المغرب، وتم إلغاء هذا الحق الوطني وتمكن المستوطنون وأغلبهم من الفرنسيين من الاستيلاء على بعض أراضي القبائل البربرية¹.

وهذه السياسة تدخل ضمن التفرقة من اجل السيطرة تنفيذا لرغبة الكولون وأنصار الاستعمار فقد بذلت سلطات الحماية جهودا كبيرة منذ بداية الاحتلال حتى الثلاثينات من القرن العشرين إلى إحداث الاختلاف في الواقع الاجتماعي للمغرب لخلق التفرقة و الشقاق وجاءت محاولاتهم المحمومة في العمل على تنصير المغاربة وفرنسهم وإحداث تفرقة بينهم توقد نار الفتن الطائفية والعرقية³.

ويعتبر ظهير 16 ماي 1930 من اخطر الظواهر التي صدرت وأعظمها أثرا على الشعب المغربي، ولعل الاسم الحقيقي الذي أطلقه المشرع على هذا الظهير هو الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات العراف البربرية، والتي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشريعة أما القرار الوزاري الصادر في 08 افريل 1934 تطبيقا للظهير المذكور فقد استعمل اصطلاحا تنظيم المحاكم العرفية⁴.

2-مضمونه:

صدر ظهير 16 ماي 1930 تحت ضغط الحماية الفرنسية، والذي يركز على التفرقة بين العرب والبربر في الأمور التشريعية والمدنية بحسبانه البربر-خلافا للعرب-أصحاب

(1) أحمد إسماعيل ياغي: المرجع السابق، ص 343.

(2) محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 27.

3) Charles Robert Ageron : op.Cit., p115.

(4) عبد الوهاب، بن منصور: محمد الخامس و الظهير البربري، ط1، مجلة دعوة الحق، ع282، الرباط، 1991، ص 85.

منظومات عرفية ومحلية خاصة لا ينطبق عليها النظام الشرعي المطبق على عموم البلاد، وقد استخلص المغاربة من هذا الظهير ثلاثة أمور:

*فصل قسم من المغاربة المسلمين عن القضاء الشرعي.

*تحويل المسائل القضائية في مناطق البربر إلى المحاكم الفرنسية وعد ذلك في نظر المغاربة خطة لتنفيذ سياسة التنصير وإعلان حرب صليبية جديدة.

*تمزيق وحدة السلطة المغربية وهو ما اعتبر خرقا لمعاهدة فاس¹ 1912.

وقد احتوى هذا الظهير على ثمانية فصول نصت على:

الفصل الأول: إن المخالفات التي يرتكبها المغريون في القبائل ذات العوائد البربرية ينظر فيها وليقع زجرها من طرف رؤساء القبائل.

الفصل الثاني: إن الدعاوي المدنية أو التجارية أو الدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات وقضايا الأحوال الشخصية تنظر فيها المحاكم العرفية.

الفصل الثالث: يرفع الاستئناف إلى محاكم عرفية استثنائية.

الفصل الرابع: إن المحاكم الاستئنافية تنظر أيضا في الأمور الجنائية وزجرها.

الفصل الخامس: تجعل لدى كل محكمة عرفية أو استثنائية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة.

الفصل السادس: إن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها، ولها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجريمة.

1) محمد، مونيبي: الظهير البربري أكبر أكذوبة في تاريخ المغرب المعاصر دار أبي رقرق، الرباط، 2002، ص 5.

الفصل السابع: إن الدعاوي القضائية المتعلقة بالعقارات، إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم إلى المحاكم الفرنسية تكون من اختصاصات المحاكم الفرنسية المذكورة.

الفصل الثامن: إن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيريه متوالية تصدر بحسب الأحوال وما تقتضيه المصلحة.

وقد حرر نص هذا الظهير في 17 ذي الحجة 1348هـ/ الموافق ل16 ماي 1930م، وقد سجل في الوزارة الكبرى في 17 ذي الحجة الموافق ل16 ماي من نفس السنة وقد اطلع عليه وأذن بنشره في الرباط في 23 ماي 1930، المقيم العام سان لوسيان¹.

وقد وضحت مقتضيات هذا النص القانوني خضوع القبائل المعترف بها كبائل ذات أعراف بربرية ولا تتوفر على محكمة شرعية لتنظيم قضائي يدعى المحاكم العرفية، ويتكون هذا التنظيم من درجتين تشكلهما كل من المحاكم العرفية ومحاكم الاستئناف العرفية، ولا تخضع هذه المحاكم للمحكمة العليا الشريفة كمحكمة نقض إذ تعتبر محاكم الاستئناف العرفية آخر درجات التقاضي في هذا النظام. كم يوجد في كل محكمة مندوب حكومي، و كاتب ضبط، ويتم تكوين وتنظيم هذه المحاكم بقرارات وزيريه، تستمد قوانينها من الأعراف المحلية².

فالخصائص المميزة لهذه السياسة هي الحفاظ حسب اعتبارات الفرنسيين على استقلالية التقاليد البربرية في العدل، والتي تعتمد على العرف، واجتناب تطبيق الشريعة

1) الحاج حسن بوعباد: الحركة الوطنية والظهير البربري، ط1، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، 1979، ص، ص 11-12.

2) الحسين وعزي: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب 1967-1991، ط1، الرباط، 2000، ص231.

الإسلامية و القوانين العرفية البربرية، دون تحديد طبيعة هذه الأخيرة أو تحديد القبائل المسماة بربرية¹.

ويمكن لنا تصور النظرة الوطنية من هذه القضية ،ولعل أحسن من صورها هو علال الفاسي² الذي اعتبر صدور الظهير البربري جزءا من السياسة البربرية والتي عبر عنها بقوله: "إن هذه السياسة هي آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب وإدماجه في الحضيرة الفرنسية..." كما وضح الأهداف المرجوة من هذه السياسة نحو قوله: "...فالساسة البربرية لفرنسة المغرب لغويا وسياسيا وقضائيا وتتخذ لذلك سياسة التفرقة بين عنصرين كبيرين في البلاد..." كما أوضح كذلك: "ومع أن الظهير غامض الدلالة فانه جرد الحكومة الشريفة من سيادتها على القبائل البربرية وحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب بحال..."³. ومنه ندرك سعي الحكومة الفرنسية إلى ترسيخ وجودها في المغرب بشتى

1) GilleLafuente: dossier Marocain sur le dahir Berbér1930, in revue de l'occident musulmane et de la méditerranée، n38,2em trimestre,1984, p84.

2) علال الفاسي: هو محمد علال بن عبد الواحد، ولد بفاس في جانفي 1910، من أسرة فاسية تنحدر من عائلة ذات أعراف ثقافية تعود إلى الأندلس، تعلم بالقرويين، شارك في إنشاء مدرسة تخرج منها طلائع اليقظة الأولى، من بين المعارضين للاستعمار الفرنسي، اعتقل عند صدور الظهير البربري وتم نفيه إلى تازة منع من التدريس عند عودته فأسس أول نقابة للعمال وعمل على إنشاء كتلة العمل الوطني، نفي إلى الغابون،، وأسس بعد عودته حزب الاستقلال، تولى وزارة الدولة للشؤون الإسلامية، توفي ببوخارست سنة 1974 ينظر:خير الدين، الزر كلي:الأعلام، ج4، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 2000، ص ص 246-247.

3) علال، الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال مراكش، 1948، ص ص 161-164.

الطرق، من خلال تمزيق وحدة المغرب وإبعاد البربر عن العروبة والإسلام، وفرض الإدارة المباشرة وسلب سيادة المخزن على البربر¹.

3-ردود الفعل الداخلية والخارجية منه:

ومنذ صدوره اخذ المبشرون و الرهبان يتدفقون على المغرب ويتنقلون في بلاد البربر ويتصيدون الأيتام واللقطاء وضعاف النفوس، في الوقت الذي كانت فيه سلطات الحماية تسعى جاهدة لمنع نشاط العلماء والفقهاء والوعاظ من التجول بين البربر، وعملت على غلق مئات الزوايا والكتاتيب والمحاكم الشرعية وطردت القضاة وأصبحت تلاوة القرآن واستعمال اللغة العربية والصلاة أشياء محظورة².

وبدا الأمر انه مرّ دون إثارة أية انتباه، لكن لما وجد الفقيه نفسه ممنوعا من الدخول إلى المدارس التي يتولى افتتاحها لدى القبائل البربرية، بدأت موجة الاحتجاجات والمظاهرات في الرباط ثم سلا وفاس وطنجة، أين أخذت المساجد تجمع الآلاف من المواطنين الذين يَحْتَمُونَ صلواتهم بتلاوة اللطيف³. ولم يكن هناك في البداية اتجاه معين ينطق باسم المغرب، وإنما هناك جماعات وأفراد ما يزالون يلتمسون طريقهم للإعراب عما يساورهم من أسى وغيض، لأنه مس الشعور والأحاسيس الدينية والوطنية⁴.

1) محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق، 1972، ص ص 450-451.

2) محمد خير فارس: المرجع نفسه، ص 462.

3) تلاوة اللطيف: يدعى به في الشدائد لتفريج الكرب وإزالة كل ألم، وهو مستمد من اسم الجلالة اللطيف، وكانت صيغته: "اللهم أطفئ بنا فيما جرت فيه المقادير لا تفرق بينا وبين إخواننا البربر" ينظر الحاج حسن بوعباد: المصدر السابق، ص 14-16.

4) Charles Robert Ageron : op. Cit, p137-138.

ومن هذا المنطلق عمل الوطنيون على رأس الشعب المغربي، وحشدتهم للتصدي لهذه السياسة بسلسلة من المظاهرات، ومن أبرزها تلك التي كانت بمسجد القرويين والمسجد الأعظم¹، وفي مظاهرة فاس التي اشرف عليها كل من علال الفاسي وعمر عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني، حيث خرجت الجماهير متجهة إلى باشا المدينة، ولكن قابلتهم سلطات الحماية بالقمع والمطاردة والاعتقال².

وانتشر الخبر في البلاد فبدأت وفود الاحتجاج، فقامت سلطات الحماية باعتقالهم والزج بهم في السجون، وبعد ذلك اضطر مدير الشؤون الأهلية إلى إصدار بيان يطمئن فيه المغاربة على إسلام البربر وان كل ما فعلته سلطات الحماية هو تنظيم لقضاء قديم، وكدليل على حسن النية أطلق سراح المعتقلين³، واستمرت الاحتجاجات وتواصل الاحتشاد بالقرويين للدعاء، وتشكل وفد من عشرين عضوا⁴، باسم المتظاهرين بعد الاجتماع بالمجلس البلدي الفاسي في 22 أوت 1930، وحرروا عريضة تحمل مجموعة من المطالب تشمل على:

* تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة.

* إلغاء ظهير 16 ماي وسائر الظهائر والقرارات التي اتخذت في معناه.

* ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية.

* ليس في المغرب دين قومي إلا لإسلام واليهودية.

(1) عبد الكريم، غلاب: الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ط3، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2000، ص 69.

(2) الحاج حسن بوعياض: المصدر السابق، ص 14-16.

(3) زكي مبارك وآخرون: الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص ص 25-26.

(4) حول هؤلاء الأعضاء ينظر الحاج حسن بوعياض، المصدر السابق، ص ص 18-19.

* منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التنصير.

* اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ولذلك يجب أن تكون الأساسية في التعليم¹.
وقد أشار لوتورنو إلى أن الشباب رغبوا في تدعيم هذه المطالب بأخرى سياسية لكن الزعماء رفضوا، وسمحت سلطات الحماية لعدد من الأعضاء بالسفر لمقابلة الملك² رغم توزيعها منشور قبلت فيه إخراج كل قبيلة تطالب بالقضاء الشرعي كمن حظيرة القبائل التي يشملها الظهير، والتي كانت مجرد مراوغة، وقابل الملك الوفد وقدم له عريضة المطالب السابقة والتي أثرت فيه، لكن سلطات الحماية اعتقلت زعماء الوفد عند عودتهم إلى فاس، ودخلت المدن في فوضى التجمهر والاضطرابات والاحتجاجات ما أدى إلى التصادم مع الشرطة، واحتل الجيش القرويين والمساجد الكبرى، وأعلنت الطوارئ والقي القبض على مئات السكان وتم نفي العديد منهم³.

وزار رئيس الجمهورية الفرنسية المغرب، وأطلق سراح المعتقلين و رغم الهدوء الظاهري فان الوطنيين قرروا أن يكون يوم 16 ماي يوم حداد وصلاة وصوم وتوزيع المناشير في شتى أنحاء المغرب يرافقه إضراب في المدن الكبرى⁴.

ولم يكن لهذا الظهير صدى في المغرب فحسب بل تعداه إلى دائرة العالم الإسلامي، والذي كان شديد الحساسية بكل ما يمس بالدين، لاسيما الاعتداء الذي قام به احد اليهود بعد تبوله على حائط البراق في فلسطين، وترددت أصداء الاحتجاجات خارج المغرب في كل

(1) علال، الفاسي: المصدر السابق، ص 166.

2) Roger Letourneau: l'évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, Armand Colian, Paris, 1962, p185.

(3) علال، الفاسي: المصدر السابق، ص 167.

(4) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 455.

الدول العربية، الأمر الذي عبر عنه شارل أندري جوليان بقوله: "...إن قضية الظهير لم تشمل الحركة القومية، بل أدخلت المغرب المسلم في الإسلامي العالمي، بإشراكها كل المسلمين في محنة إخوانهم المغاربة..."¹.

وقد تجاوز العالم الإسلامي مع المغاربة، خاصة مصر التي رفعت عريضة احتجاج واستنكار إلى الملك فؤاد²، كما رفع أهل تونس عريضة إلى المقيم العام هناك ووزير الخارجية الفرنسي يستنكرون فيه ما يحدث بالمغرب، واعتبار المغرب جزءا من إفريقية ويشتركون في دين واحد، وكل محاولة تعمل على انسلاخ البربر من الشريعة الإسلامية هو تعدي على الدين والقومية، واعتبروه محاولة لتنصير البربر، كما رفعت لجنة علماء سورية إلى قناصل الدول وجمعية الشعوب احتجاجا على المعاملة السيئة التي جرت مؤخرا في مراكش ضد أبناء البلاد، والأمر سيان بالنسبة للعراقيين الذين طالبوا بإلغاء الظهير واعتباره تمهيدا للتبشير بالنصرانية، حتى فلسطين التي كانت تتخبط في مآسيها من ظلم اليهود والإنجليز عبرت هي الأخرى بسخطها لدى سكرتير مجلس الشعوب مطالبة بكف الظلم وان انسلاخ عدة قبائل بربرية عن دينها الإسلامي هو اكبر عدوان³.

4- أثره على الحركة الوطنية:

تتفق كل الكتابات على أن الظهير 16 ماي 1930 يمثل الانطلاقة الحقيقية للحركة الوطنية المغربية، بمعنى انه كان وراء ظهورها⁴، باعتبار القضية مست العمق المغربي انطلاقا من الأسس

(1) شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 148.

(2) محمد خير فارس، المرجع السابق، ص، ص 456-457.

(3) زكي مبارك وآخرون: المرجع السابق، ص 29-33.

(4) نفسه، ص 242.

الدينية والقومية، بحيث عملت هذه السياسة على تمزيق وحدة أبناء البلد الواحد، وهو ما يتنافى مع ما نصت عليه معاهدة الحماية 1912. وقد ساهم هذا الظهير في تنشيط حركة رد الفعل كونه أمضى شهادة ميلاد الحركة الوطنية المغربية، والتي جسدها توحد المنظمات والهيئات وردود الفعل ودفعها للعمل الوطني، زيادة على انه أعطى لهذه الحركة قاعدة شعبية لا بأس بها¹.

وقام مجموعة من الشباب الغيورين²، بعمل كبير في هذه الظروف وازدادت مكانتهم خاصة بعد التدخل القوي والعنيف الذي مارسته سلطات الحماية في مختلف المدن مثل سلا وتطوان وغيرها، غير أن الهدوء الذي خيم بعده ساهم في هيكلة الحركة الوطنية وتنظيمها من خلال تكوين الخلايا ونشر أفكار الحركة وإلقاء المحاضرات، وإعطاء الدروس وإنشاء الصحف والمجلات، للتعريف بالقضية ومبادئ الحركة³. واستغل زعماء الحركة الوطنية زيارة الملك مطلع 1934 إلى فاس ومكناس ونظموا له استقبالا حارا، تحولت إلى مظاهرات هاتفة بحياة الملك والمغرب، فتدخلت سلطات الحماية بمنع الملك من الدخول إلى القرويين، وقامت بنشر بيان مفاده مغادرة الملك فاس استنكارا لميثري الشعب⁴. ولم تكتف فرنسا عند هذا الحد، بل عمدت إلى إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، وهو ما يتنافى مع معاهدة الحماية، أي أن المغرب لم يعد دولة محمية، وإنما هو جزء من الإمبراطورية الاستعمارية، فاحتج

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 453.

(2) بصدد هؤلاء ينظر، عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، المرجع السابق، ص 73.

(3) بد الكريم، غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، المرجع السابق، ص 73.

(4) نفسه، ص ص 73-74.

الوطنيون وسارعوا إلى إنشاء كتلة العمل الوطني في ماي 1934، والتي جاءت بمجموعة مطالب:

* إجراء إصلاحات داخلية.

* الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية لتمتع هذه الأخيرة بالاستقلال الكامل.

* فتح التوظيف أمام المثقفين المغاربة.

* تأسيس مجالس بلدية، ومجالس للطوائف.

* منح العمال المراكشيين حق تأسيس النقابات.

* دعم الصناعات الوطنية.

* تعميم المدارس الابتدائية والاهتمام بالتعليم المهني وإلغاء المدارس البربرية التي تثير التفرقة.

* حماية صغار الملاك من المزارعين الوطنيين¹.

من خلال هذه المطالب نلتمس أن الحركة تجنب الصدام مع الحماية، من خلال تطبيق معاهدة الحماية، الأمر الذي يفسر عدم المطالبة بالاستقلال، ولم تكن هذه المطالب سوى تحدي لفرنسا باعتبار أن هذه المطالب انطوت ضمن لواء الحماية، كما دلت هذه المطالب على تقصير فرنسا في وإخلالها لواجباتها كدولة حامية، ولكونها أبطلت حجج الاستعمار كون الوطنيين لم يتطرقوا إلى مطلب الاستقلال أبدا وهذا راجع إلى حسب نظرة عبد الكريم غلاب: * كون الحركة حديثة العهد.

* إمكانية ظهور معارضة من قبل المتعاطفين مع الاستعمار وحتى من الإصلاحيين.

(1) علال، الفاسي: المصدر السابق، ص 189-195.

❖ قوة فرنسا في الثلاثينات.

❖ الوضع الدولي السائد، والذي كان لصالح فرنسا¹.

وعن مطالب هذه الكتلة فقد استقبلت بشيء من اللامبالاة من قبل سلطات الحماية، ومعارضة الكولون الذين يرفضون إدخال أي إصلاح، أمام اضطرار فرنسا لتعيين المقيم العام بيرطون في مراكش، والمعروف بميله لصالح المستوطنين، أما عن الجماهير التياس تقبلت هذه المطالب بنوع من الترحيب والبهجة والتأييد، وهو ما استغله الزعماء الوطنيون في توسيع القاعدة الشعبية، ومحاولة توعية الشعب بقضيته العادلة وخلق روح الحوار حول هذه المطالب ومضمونها².

ولما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سنة 1936 استغلت الكتلة الفرصة وعقدت عدة اجتماعات في كل من سلا و الرباط و القنيطرة وفاس، تكللت بمولد مؤتمر وطني في أكتوبر 1936 رفعت فيه مجموعة من المطالب³، وتمحورت هذه المطالب حول ما جاء في المطالب التي رفعت سنة 1934، والتي كانت مطالب معتدلة استقبلها المقيم العام بشيء من السلبية ووعد بدراستها⁴. وأمام ذلك عاود زعماء الكتلة تقديم هذه المطالب إلى وكيل الخارجية في باريس، لكن بعثتهم لم تستقبل وعاد الوفد خالي الوفاض إلى المغرب في 19 أكتوبر 1936، فقرروا وضع حد لمجابهة ذلك من خلال تحريك الشعب بعدة مظاهرات

(1) عبد الكريم، غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، المرجع السابق، ص، ص 147-148.

(2) محمد، ظريف: المرجع السابق، ص 24.

(3) دوغلاس آياشفوردي: التطورات السياسية في المملكة المغربية، تر: عائدة سليمان عارف واحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الثقافة، بيروت، ص 55.

(4) أحمد إسماعيل ياغي: المرجع السابق، ص ص 34-35.

في المدن الكبرى، وفي خريف 1936 بدأت الحركة التي انطلقت في اجتماعات من مدن فاس وسلا¹.

وقامت الكتلة بتصعيد الأمر وزادت مطالبهم إلحاحا، والدليل على ذلك أنها وجهت دعوة لحضور اجتماعاتها إلى الصحافة وبعض الفرنسيين والتي باءت بالفشل الذريع بعد تدخل سلطات الحماية ومنع هذه الاجتماعات من الانعقاد، الأمر الذي دفع بالشعب إلى الالتفاف حول الوطنيين، ورغم الانسحاب السلمي لفرنسا إلا أنها سارعت إلى اعتقال زعماء الحركة، وهو ما أدى إلى حدوث مظاهرات منددة باعتقال علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد حسن الوزان². طالبت بإطلاق سراح المعتقلين خاصة بفاس وسلا والرباط، والتي أفضت إلى جملة من الاعتقالات، وبعودة المقيم العام أجريت اتصالات واسعة مع الوطنيين باتفاق مع السلطان تقرر على إثرها إصدار عفو عام عن المعتقلين، وإصدار سلسلة من الإجراءات التي تتعلق بالاقتصاد والتعليم وإنشاء النقابة، وسمح بصدور ثلاث جرائد يومية وهي المغرب، الأطلس والعمل، زيادة على يومية الوداد، كل هذا تحت رقابة الحماية بالطبع³.

وفي خضم هذه التطورات لنشاط الكتلة، والتي شهدت مطلع فيفري 1937 صراعا داخليا عملت مجموعة مؤثرات وعوامل داخلية وخارجية على تغذيته، الأمر الذي أدى بها إلى التصدع والانشقاق إلى قسمين، مما ولد حركتين الأولى: الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي، والثانية: الحركة الشعبية بزعامة حسن الوزان.

1(شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 179.

2(دوجلاس آياشفورد: المرجع السابق، ص 56-57.

3(شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 184.

وقد ارجع شارل أندري جوليان السبب في التصدع إلى المصالح الشخصية ووجود فوارق في طبيعة التكوين لدى الزعيمين، فالأول يمثل النهضة العربية، ويغلب مصالح الدين الإسلامي بين ما يمثل الثاني التيار الغربي، وهذا حسب ما يزره من ثقافة غربية وشعوره بالميل القليل لمتطلبات الإسلام، ورغم ذلك فإن الشقان اتفقا في المطالبة بالاستقلال في ظل الاختلاف في الوسائل والطرق المنتهجة في ذلك، وقد استغل الفاسي شعبيته في تدعيم القاعدة الشعبية لحزبه، الأمر الذي اقلق سلطات الحماية ودفع بها إلى إصدار قرار يقضي بحل الحزب في 18 مارس 1937¹. من طرف المقيم العام الفرنسي، سعيها للقضاء على الحركة الوطنية المغربية، كما أصدرت أمرا بنفي علال الفاسي إلى الغابون عام 1937 لمدة 09 سنوات، ثم تم القبض على احمد بلفريج² ونفته إلى جزيرة كورسيكا³ حيث ظل منفيها بها بضع سنوات، لكن هذا التعسف لم يوقف من عزيمة الوطنيين المغاربة، وعليه لم يتوقف نشاط الحزب بل عاد إلى العمل تحت اسم جديد⁴.

خاتمة:

من خلال الطرح السابق نخلص إلى:

(1) نفسه، ص 184 .

(2) أصبح احمد بلفريج الأمين العام للحزب بعد انسحاب الحسن الوزاني بعد أزمة الانشقاق والتصنع التي عرفتها الكتلة.

(3) كورسيكا أو قرقشا أو قرقسة، بالفرنسية: وهي جزيرة فرنسية فيس البحر الأبيض المتوسط، تقع غرب إيطاليا وشمال جزيرة سردينيا، يعتمد اقتصاد الجزيرة على السياحة بالدرجة الأولى. corse

(4) فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة، مج 6، ع 6، فيفري 2014، ص 49.

* إن الظهير البربري الذي سنته سلطات الحماية الفرنسية في 16 ماي 1930، ما هو إلا جزء من السياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة قصد إخضاع الشعب المغربي.

* بعد فشل فرنسا في مسخ الهوية الإسلامية وفق المخططات الاستشراقية، لجأت إلى سياسة فرق تسد المترجمة في الظواهر المتعددة، وأشهرها ظهير 16 ماي 1930.

* يمكن القول إن ما تعرض له المغاربة من مناورات ودسائس استعمارية لا تمثل سوى جزء صغير بالمقارنة مع الظهير، الذي استهدف وحدة الأمة، ومحاولة شرخ تلاحم الشعب المغربي.

* اعتمد هذا الظهير على العنصرية، والتفرقة والتأمر على الإسلام والوطن.

* يعتبر هذا الظهير قضية سياسية وفكرية تاريخية باعتباره إطارا مرجعيا ايدولوجيا، من خلاله تم النظر إلى الأمازيغية من ناحية المنطق والموضوعية والمنهجية العلمية.

* مثل صدور هذا الظهير الانطلاقة الفعلية للحركة الوطنية المغربية وهو ما جاء عكس النظرة الفرنسية التي أرادت بث التفرقة من خلاله والتمييز بين عناصر المجتمع وهو ما ترجم ضمن ارتداد سلاح المس بالهوية ضد الاحتلال، وبقي بعد الدفاع عن الوطنية والإسلام الوسيلة المعتمدة في الكفاح في إطار الحركة الوطنية.

قائمة الببليوغرافية:

- 1- الحاج حسن بوعباد: الحركة الوطنية والظهير البربري، ط1، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، 1979.
- 2- أحمد إسماعيل ياغي: تاريخ المغرب العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.
- 3- الحسين، وعزي: نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب 1967-1991، ط1، الرباط، 2000.
- 4- دوجلاس آياشفوردي، التطورات السياسية في المملكة المغربية، تر: عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكم، دار الثقافة، بيروت، 1963.

5-زكي مبارك وآخرون: الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.

6-محمد، مونيبي: الظهير البربري أكبر أكلوبة سياسية في تاريخ المغرب المعاصر، دار أبي رقرق، الرباط 2002.

7-محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2013.

8-محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية بالمغرب 1912-1939، دمشق، 1973.

9-عبد الوهاب بن منصور: محمد الخامس والظهير البربري، مجلة دعوة الحق، العدد 282، الرباط، 1991.

10-عبد الكريم، غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ط3، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2000.

11-عبد الكريم، غلاب: قصة المواجهة بين المغرب والغرب، دار الغرب الإسلامي، 2003.

12-علال، الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، مراكش، 1948.

13-فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة، المجلد 6، العدد 6، فيفري 2016.

14-شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976.

15-خير الدين، الزركلي: الأعلام، ج4، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 2000.

1-Charles Robert Ageron : politique coloniale au Maghreb, presse universitaire deFrance, Paris,1972.

2-Gille Lafuente :dossier Marocain sur le D'ahirBerbér de1930,in ruvue de l'occident musulmane et de la mediteranée, n°38, 2^{eme}trimestre,1984.

3-Roger Letournea ;l'evolution politique de l'Afrique de nord musulmane ,Armand Colian, Paris,1962.